دلالة حروف المعاني بين علماء اللغة وعلماء أصول الفقه

م.م. علي صادق جعفر
المديرية العامة لتربية ميسان

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على من اصطفى من الخلق محمد وآله الطيبين الطاهرين (صلى الله عليه وعلى آله وسلم).

أما بعد، فإن دلالة حروف المعاني من القضايا التي عُنيَ بدراستها علماء اللغة وعلماء أصول الفقه؛ لأنّها وسائلُ الربط في التركيب الذي ينصبُّ عليه عمل النحوي، وكانت جهود علماء اللغة منصبةً في الغالب على تبادل الحركات الإعرابية والصرفية، ولم يحاولوا الكشف عن دلالة هذا التبادل على المعنى، بل كانوا يبحثون عما يرون أنه موضوع علم النحو، وهو (الإعراب والبناء)، وموضوع علم الصرف هو (الصحة والإعلال)، وكان بحثهم لدلالة الحروف على معانيها الخاصة مقتضباً وعلى سبيل الاستطراد؛ لأن الأساس هو عمل هذه الحروف، ولا يخفى علينا ما للحرف من أثر فعال في ربط الكلام بعضه ببعض على مستوى التركيب ، لذا أثارت هذه المسألة اهتمام علماء أصول الفقه؛ لأنّ هذه الحروف تدخل في تحديد الأحكام الشرعية، تبعاً لدلالاتها المختلفة في النص الشرعي؛ لتوقف استنباط الحكم الشرعي عليها، فهم حين يبحثون في الجملة، يكون بحثهم عن مدلولاتها في التراكيب المختلفة؛ لذلك تركزت بحوثهم على دلالة حروف المعاني؛ لأن لها معنى وظيفي تعرف به، وتساق له، وتنسب إليه، فأدخلوها تحت مصطلح (المعنى الحرفي)، وعلى ذلك جاء موضوع البحث (دلالة حروف المعاني بين علماء اللغة وعلماء أصول الفقه)؛ ليكشف نظرة علماء اللغة وعلماء أصول الفقه لدلالة هذه الحروف.

Abstract

The indication lettering meanings of the issues Me studied and scientists jurisprudence linguists; because it means link in the installation, which riveted the grammar of work, and the linguists efforts focused mostly on the exchange of syntactic and morphological movements, and did not try to detect the significance of this exchange on the meaning, but They were searching for what they see as the subject of science as such, which is (to express and construction), and the subject of Morphology is the (Health and Alaalal), and it was their search to signify letters on their meanings own terse For digression; because the foundation is the work of these letters, and we have known that for the character of the impact effective in linking the speech in part some of the installation level, so you raised this issue the attention of fundamentalists; because these characters enter into the determination of legal provisions, depending on the different implications in the legal text; to

stop the development of the Islamic ruling on them, to understand when looking at the sentence, the search for meanings in different compositions; therefore focused their research on the significance letters meanings; because they have a functional meaning know it, and driven him, and attributed to him, Vodechloha under the term (the literal meaning), and it was the subject of research (a sign letters meanings between scientists jurisprudence) linguists; to reveal Scientists look and jurisprudence linguists to denote these letters.

الحرف في اللغة والاصطلاح:

قال الجوهري (ت٣٩٣هـ): ((حَرْفُ كلِّ شيء: طَرَفُهُ وشَفِيرُهُ وحَدُّهُ. ومنه حَرْف الجبل، وهو أعلاه المُحَدَّدُ))[i]، وقال ابن منظور (ت٧١١هـ): ((والحَرْفُ في الأصلِ: الطرَفُ والجانِبُ))[ii]، وكذلك قال: ابن منظور: ((والحرف الأداة التي تسمى الرابطة؛ لأنها تربط الاسم بالاسم، والفعل بالفعل كمن وعلى ونحوهما))[iii]، وقال الزبيدي (ت١٢٠٥هـ): ((الحرْفُ مِن كلِّ شيء: طَرَفُهُ وشَفِيرُهُ وحَدُّهُ ... هو في الأصلِ الطرَفُ والجانِبُ))[iv]، نصل من ذلك كله إلى أن الحرف في اللغة هو الحافة والحد والجانب والشفير، والرابط الذي يربط الاسم بالاسم، والفعل بالفعل، ولعله يقع في طرف الكلام؛ لإكمال معناه.

أما في الاصطلاح فقد عرّف علماء اللغة الحرف بتعريفات كثيرة منها، تعريف سيبويه(ت١٨٠هـ) إذ قال: ((ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل))[v]، وتعريف ابن السراج (ت٣١٦هـ) إذ قال: ((هو ما لا يجوز أن يخبر عنه كما يخبر عن الاسم))[vi]، وعرّفه الزجاجي (ت٣٤٠هـ) قائلاً: ((ما دلّ على معنى في غيره))[vii]، أما الرماني (ت٣٨٤هـ) فيرى أنه ((كلمة لا تدلّ على معنى إلّا مع غيرها، مما معناها في غيرها))[viii]، ويرى غيره بأنه((ما جاء لمعنى في غيره))[ix].

ويرى ابن فارس (ت٣٩٥هـ) أنَّ ((أقرب ما فيه ما قاله سيبويه، أنه الذي يفيد معنى ليس في اسم ولا فعل نحو قولنا: (زيد منطلق) ثم نقول: (هل زيد منطلق؟) فأفدنا بـ(هل) ما لم يكن في (زيد) ولا (منطلق)))[x].

في حين يرى ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) أن تعريف الزجاجي أقرب من تعريف سيبويه ومن تبعه، قائلاً: ((وقولهم ما دل على معنى في غيره، أمثل من قول من يقول: ما جاء لمعنى في غيره؛ لأن في قولهم ما جاء لمعنًى في غيره إشارة إلى العلة، والمراد من الحد الدلالة على الذات لا على العلة التي وضع لأجلها، إذ علة الشيء غيره))[xi].

نستشف من هذه التعريفات أنَّ علماء اللغة يكادون أن يتفقوا في تعريف الحرف، وأنَّ الخلاف بينهم خلاف لفظي لا حقيقي، وأنَّ الحرف يختلف عن الاسم والفعل؛ لأنهما يدلان على معنى مستقل بنفسه، والحرف ليس له معنى في نفسه، وإنما معناه متعلق بغيره وقائم به، ولا يجوز الإسناد إليه.

أما تعريفه عند علماء أصول الفقه فقد اختلف باختلاف وجهات نظرهم، فمنهم من تابع النحاة[xii]، ومنهم مَن ذهب إلى أنَّ الحرف هو رابط بين معاني المفردات المستقلة على اختلاف أنحائها، ولا يمكن استقلاله في عالم المفهوم، والمؤلف للكلام الواحد شأنه شأن النسبة بين المعاني المختلفة، والرابطة بين المفاهيم غير المربوطة، فكما أن النسبة رابطة بين المعاني، ومؤلفة بينها، فكذلك الحرف الدال عليها رابط بين الألفاظ ومؤلف بينها، ولا تحصل له فائدة إلّا في غيره وبغيره[xiii]، لذا يتضح أن الحرف عند علماء أصول الفقه هو الرابط بين المعاني والمفردات، وليس له فائدة معنوية، وإنما فائدته في غيره وبغيره.

وظيفة الحرف:

ذهب علماء اللغة إلى أنَّ وظيفة الحرف هي الربط بين الأسماء، أو بين الأسماء والأفعال، وهذا ما أشار إليه الزجاجي حين علل تسمية الحرف بهذا الاسم قائلاً: ((لأنه حد ما بين هذين القسمين، ورباط لهما))[xiv]، أي وقوعه حداً فاصلاً بين الاسم والفعل، وأنه الرابط بينهما[xv].

ويرى علماء اللغة المحدثون أن وظيفة الربط بين الأبواب المفردة في داخل الجملة من أهم وظائف (الأداة)، وهو معنى وظيفي عام[xvi]، ولهذا المعنى الوظيفي الذي تؤديه الأداة ((مبنى تقسيمي يؤدي معنى التعليق، والعلاقة التي تعبر عنها الأداة أنما تكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة من الجملة))[xvii]، والأدوات تشترك في أنها ((لا تدل على معانٍ معجمية، ولكنها تدل على معنى وظيفي عام هو التعلق، ثم تختص كل طائفة منها تحت هذا العنوان العام بوظيفة خاصة كالنفي، والتأكيد، وهلُمَّ جراً، حيث تكون الأداة هي العنصر الرابط بين أجزاء الجملة كلها))[xviii].

أما علماء أصول الفقه فقد لاحظوا أنَّ هناك فرقاً واضحاً بينها (حروف المعاني)، وبين الأسماء والأفعال، كـ(من) الموضوعة للابتداء، و(إلى) الموضوعة للانتهاء، خلاف المعنى في الأسماء أو الأفعال كـ(الأسد) بمعنى (الليث)، أو(جلس) بمعنى (قعد)، إذ يصح استبدال الأسماء بعضها من بعض، وكذلك الأفعال؛ بسبب الترادف الموجود بين المفردات، من دون أن يحصل تغيير في التركيب، أو المعنى، وهذا غير ممكن في الحروف، فلا يمكن استعمال الابتداء بدلاً عن الحرف (من)، ولا الانتهاء بدلاً عن الحرف (إلى)، ولا الظرفية بدلاً عن الحرف (في)[xix]، وكان هدفهم من ذلك الوقوف على ((مدلولات الحروف؛ ليخرجوا بالتحليل النهائي الذي على أساسه يمكن تفسير واقع الفرق بين المعاني الحرفية والمعاني الاسمية... إذ لا يواجه الأصولي فيه شكاً حقيقياً في أصل مدلول الحرف يراد دفعه، وليس هناك غموض فيه يطلب علاجه بهذا البحث... وإنما يعالج هذا البحث... حقيقة الفرق بين كيفية تصور الذهن للمعاني الحرفية، وتصورها للمعاني الاسمية))[xx].

دلالة الحروف عند علماء اللغة:

إنَّ حروف المعاني تشترك في أنَّ لها معنى وظيفياً في الكلام، ودلالتها لا تظهر إلّا عن طريق التركيب الذي ترد فيه، ويكون المعنى الذي تدل عليه هذه الحروف هو معنى الجملة، وللقرينة أثر فعال في تحديد هذا المعنى المقصود، ولذلك كان للغويين رأيان في معنى الحروف، وكيفية دلالته على معنى، هما:

الأول: الحرف ما دل على معنى في غيره، وقد أخذ هذا الرأي عن الإمام علي بن أبي طالب(عليه السلام) إذ نقله عنه أبو الأسود الدؤلي(ت٦٩هـ) حين علمه الإمام(عليه السلام) النحو في الصحيفة التي ألقاها إليه، إذ جاء فيها ((بسم الله الرحمن الرحيم، الكلام كله اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل))[xxi].

وذهب إلى هذا الرأي معظم النحاة، وعلى رأسهم سيبويه الذي قسم الكلام على ((اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل))[xxii]، وتابعه في ذلك المبرد(ت٢٨٥هـ) قائلاً: ((فالكلام كله اسم وفعل وحرف جاء لمعنى))[xxiii]، والزجاجي الذي يرى ((أن (من) تدخل في الكلام للتبعيض، فهي تدل على تبعيض غيرها لا على تبعيض نفسها... وكذلك (إلى) تدل على المنتهى، فهي تدل على منتهى غيرها، لا على منتهاها نفسها، وكذلك سائر حروف المعاني))[xxiv]. وفسّر السيرافي (ت٣٦٨هـ) قول سيبويه (وحرف جاء لمعنى) قائلاً: ((وإن سألَ سائلٌ فقال: لِمَ قال: (وحرف جاء لمعنى) وقد علمنا أن الأسماء، والأفعال جئن لمعانٍ؟ قيل له: إنما أراد، وحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل))[xxv].

وكان فهم الرضي الأستراباذي(ت٦٨٨هـ) لمعنى الحرف محدداً وواضحاً، إذ كان تمييزه بين معاني الأسماء والحروف دقيقاً، حيث وجه تعريف النحويين (معنى الحرف في غيره) قائلاً: ((والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها، فغير صفة للفظ، وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفرداً، كالمعرف باللام، والمنكر بتنوين التنكير، وقد يكون جملة، كما في (هل زيد قائم)؛ لأن الاستفهام معنى في الجملة؛ إذ قيام زيد مستفهم عنه، وكذا النفي في (ما قام زيد)، إذ قيام زيد منفي؛ فالحرف موجد لمعناه في لفظ غيره، إما مقدم عليه كما في نحو بصريّ، أو مؤخر عنه، كما في (الرجل)، والأكثر أن يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ، فيكون متضمناً للمعنى الذي أحدث فيه الحرف مع دلالته على معناه الأصلي))[xxvi].

وإن ذلك المعنى الذي يدل عليه الحرف يكون مختلفاً بحسب السياق الذي يرد فيه فقولنا: (الرجل)، يكون متضمناً لمعنى التعريف الذي أحدث فيه (ال) المقترنة به، و(هل ضُرِبَ زيدٌ؟)، يكون متضمناً لمعنى الاستفهام؛ لأن ضرب زيد مستفهم عنه، ولابد في المستفهم عنه من معنى الاستفهام، و(هل) هي التي أوجدت المعنى، وقد يكون معنى الحرف ما دلّ عليه غيره مطابقة، كما دلّ همزة (أضرب) ونون(نضرب) على معنى الضميرين اللازم إضمارهما، وقد يكون الحرف دالاً على معنيين كل منهما في كلمة، كحروف المضارعة الدالة على معنى في الفعل، ومعنى في الفاعل، أو قد يكون معنى الحرف مضمون لفظ آخر تعلق به الحرف، وذلك كمعنى (من) ولفظ الابتداء، فمدلول لفظ (الابتداء) معناه الذي في نفسه مطابقة، ومدلول (من) معنى يضاف إلى مضمون

ذلك المعنى الأصلي، ولهذا جاز الإخبار عن (الابتداء) ولم يجز الإخبار عن (من)؛ لأن معناه في لفظ غيره[xxvii]، فالحرف بمفرده كلمة فارغة من المضمون، وهذا ما بيّنه بقوله: ((فالحرف وحده لا معنى له أصلاً))[xxviii].

يتضح من ذلك أنَّ المعنى المدلول عليه بالحرف لا يقوم بلفظ الحرف نفسه، وإنما يقوم بما يتعلّق به الحرف من الأسماء والأفعال، فدلالة (من) على الابتداء، و(إلى) على الانتهاء، و(سوف) على التسويف، و(قد) على التحقيق، و(ثمّ) على التراخي، و(الفاء) على الترتيب فمعاني هذه الحروف ترتبط بالمفردات التي تكوّن الجملة، ولا دلالة لها في نفس الحرف على معنى.

الثاني: الحرف يدل على معنى في نفسه، إذ ذهب ابن النحاس(ت٦٩٨هـ) بقوله: الحرف ((معناه في نفسه))[xxix]، وتابعه أبو حيان الأندلسي النحوي(ت٧٤٥هـ)[xxx].

ونقل السيوطي(ت٩١١هـ) عن ابن النحاس رأيه قائلاً: ((لأنه إن خوطب به من لا يفهم موضوعه لغة؛ فلا دليل في عدم فهم المعنى على أنه لا معنى له؛ لأنه لو خوطب بالاسم والفعل، وهو لا يفهم موضوعهما لغة كان كذلك، وإن خوطب به من يفهمه، فإنه يفهم منه معنىً عملاً بفهمه موضوعه لغة، كما إذا خوطب بـ(هل) من يفهم أن موضوعها الاستفهام، وكذا سائر الحروف))[xxxi]. فابن النحاس يرى أن للحرف معنىً في نفسه، إلّا أن هذا المعنى لا يتم إلّا في التركيب، أي إنَّ للحرف معنيين معنى تام، ومعنى غير تام، فيكون معنى الحرف في التركيب تاماً، ومعناه خارج التركيب غير تام[xxxii].

ويبدو أن ابن النحاس وأبا حيان الأندلسي قد تأثرا بأبي علي الفارسي(ت٣٧٧هـ) وإيراده على تعريف السابقين للحرف بأنه (ما دلّ على معنى في غيره)، إذ قال: ((من زعم أن الحرف ما دلّ على معنىً في غيره، فإنه ينبغي أن تكون أسماء الأحداث كلها حروفاً؛ لأنها تدل على معانٍ في غيرها، فإن قال: فإن القيام يتوهم منفرداً من القائم، قيل له: فإن الإلصاق والتعريف الذي يدل عليهما باء الجر ولام المعرفة قد يتوهمان منفردين عن الاسمين، ولو كان هذا كما قال لوجب أن يكون هو الذي للفصل حرفاً؛ لأنه يدل على معنى في غيره، ألا ترى أنها تجيء لتدل على أن الخبر معرفة، أو قريب من المعرفة، أو لتؤذن أن الاسم الذي بعدها ليس بوصف لما قبلها، ويلزم أن تكون أسماء التأكيد حروفاً؛ لأنها تدل على تشديد المؤكد وتبيينه))[xxxiii].

وأشار د. حسين مزهر أن ((مما يدعم هذا الرأي أنك تجد أن هذه الحروف لو استعملت في تركيب ما فأن المعنى الذي تضفيه على التركيب سيدور مدار وجودها، فهو باقٍ ما بقيت، ومنعدم إذا حذفت، ففي جملة (ليت زيداً حاضر) نجد معنى التمني ظاهراً في الحرف(ليت)، ومنعكساً على التركيب، فإذا حذفت (ليت)، اختفى معنى التمني في الجملة))[xxxiv]، وقال في دفاعه عن رأي ابن النحاس: ((أحساس المستعمل بأنَّ للحرف معنىً في نفسه يتصوّره حينما يلفظه، وإلّا فلماذا اختيرت حروفٌ بعينها للدّلالة على معانٍ بعينها دون سائر الحروف والمعاني؟ وهل أنَّ الواضع لهذه الحروف قد شكّل صيغها دون أن يتصوّر لها معنى أو يلحظه؟ فلا شكّ أنّه

وضعها لمعنىً قد يكون عاماً غير محددٍ، أو مطلقاً غير مقيّدٍ، ثمّ أناط مهمّة التحديد أو التقييد – الذي يتمّ به المعنى ويتّضح– لمدخول هذه الحروف))[xxxv]، ولكنه أخرج بعض الحروف من هذا العموم قائلاً: ((ومع هذا فلا يمكننا التعميم؛ إذ ليس كل حروف المعاني ممّا يمكن تصوّر معناه في نفسه؛ لامتناع بعضها كحروف القسم، وبعض حروف الجر (الباء، واللام، والكاف)، من ذوات الحرف الواحد التي لا يفهم أو يتصور من لفظها))[xxxvi].

دلالة حروف المعاني عند علماء أصول الفقه:

كانت عناية علماء أصول الفقه بمدلولات الحروف، هو لتفسير واقع الفرق بين المعاني الحرفية، والمعاني الاسمية، ومعرفة وظيفة الحروف حين حددوا لها معانيها الوظيفية الرابطة بين المعاني المعجمية، والمعاني الثانوية[xxxvii]، وقد توصّلوا إلى مجموعة آراء فسرت معنى الحرف منها:

الرأي الأوّل: إنَّ الحروف علامات للتعرف على معنى غيرها، ولا معنى لها أصلاً، لا آلياً ولا استقلالياً، وإنَّ ((إطلاق (المعنى)، و(الاستعمال)، و(الدلالة)، في الحروف تسمح من باب الاضطرار في مقام التعبير... إذ ليس بإزاء الحرف معنى حتى يقال: إنه مستعمل فيه، أو يدل عليه))[xxxviii].

ويرى أصحاب هذا الرأي أن الحروف هي (آلات) أو (علامات) تحدث معنى في غيرها، فهي تشبه الآلة التي تؤثر في غيرها، ((فالباء آلة لجعل استعمال مدخولها في محل الارتباط بالفعل، فهي كالعلم المنصوب بجنب مدخوله؛ ليدل على أن للفعل ارتباطاً به، و(من) آلة لجعل مدخوله في محل الابتداء، و(إلى) آلة لجعل مدخوله في محل الانتهاء، ففي قولك: (سرتُ مِن البصرةِ إلى الكوفةِ)، لفظة (من) علامة على أن ذكر البصرة هنا لكونه مبدأ السير، ولفظة (إلى)، علامة على أن ذكر الكوفة منتهى السير، وهكذا سائر الحروف، فكل ذلك وجه من وجوه استعمال الأسماء تحدث بعد الاستعمال، والحروف آلات لإحداثها، لا كواشف عنها نظير كشف الأسماء عن معانيها))[xxxix]. وأنَّ معاني الحروف التي تذكر عادة كالاستفهام والابتداء والانتهاء والظرفية وغير ذلك، إنّما هي خصوصيات، وجهات استعمال في معاني الأسماء التي تدخل عليها تلك الحروف، وليس حكم الحرف في أحداث هذه الخصوصيات في مدخوله إلّا حكم الحركة الإعرابية في أحداث معنى الفاعلية والمفعولية في مدخولها، فالرفع والنصب والجر، علامات لأحوال مدخولها، وآلات لجعل استعمال مدخولها على وجه خاص، لا أنه معنى يكشف عنه الاستعمال[xl].

الرأي الثاني: الاتحاد بين المعنى الحرفي والمعنى الاسمي(آلية المعنى الحرفي)، فمعنى (من) و(الابتداء) واحد، وأن الفرق بينهما إنما هو باعتبار للحاظ الآلي والاستقلالي، وإلّا لا فرق بين المعنى الحرفي وبين المعنى الاسمي، أي إن ((الواضع اشترط أن يكون هذا المعنى (آلياً) في كلمة (من) و(استقلالياً) في كلمة (الابتداء))[xli]؛ لأنَ المعنى يتحدد في مقام الاستعمال، فإذا لوحظ المعنى باللحاظ الآلي في مقام الاستعمال،

يصير معنى حرفياً، وإذا لوحظ باللحاظ الاستقلالي يصير معنى اسمياً، فيكون المعنى والملحوظ في الحالتين معنى واحداً[xlii].

وهذا رأي ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)[xliii]، وتابعه عليه من علماء أصول الفقه الشيخ محمد حسين الحائري (ت ١٢٦١هـ)[xliv]، والمحقق الخراساني (الآخوند) (ت١٣٢٩هـ) الذي وضحه بأنه اتحاد مدلول الحرف والاسم، فمدلول (من)، وكلمة (الابتداء) واحد، ويمكن ملاحظة المعنى الاسمي في التركيب وخارجه، ولا يشترط فيه أن يكون في سياق معين، فكذلك المعنى الحرفي لا يشترط فيه أنَّ يلاحظ معناه في غيره، وأنَّ معناه الكلي غير قابل للتجزئة في الاستعمال[xlv].

ورأى أن هناك فرقاً بين الحرف والاسم، وذلك بقوله: ((الفرق بينهما إنما هو في اختصاص كل منهما بوضع، حيث إنّه وضع الاسم ليراد منه معناه بما هو هو وفي نفسه، والحرف ليراد منه معناه لا كذلك، بل بما هو حالة لغيره))[xlvi]، أي إن الواضع اشترط استقلال الاسم في معناه، وعدم استقلال الحرف، بمعنى أن كلمة (من) تستعمل ليكون معناها في لفظ غيرها، وكلمة (الابتداء) تستعمل ليكون معناها في لفظها.

وذهب إلى أن المعنى الحرفي غير مستقل، ويلاحظ في غيره داخل التركيب، فيعطي نحواً من الجزئية؛ لأنه لا يمكن لحاظه مستقلاً عن التركيب، أما المعنى الاسمي فهو معنى مستقل قائم بذاته[xlvii]. وقد وردت جملة اعتراضات عن هذا الرأي، منها ما ورد عن القاضي عضد الدين الإيجي (ت٧٥٦هـ)[xlviii]، وبعض المعلقين على شرحه[xlix]، بأن فيها تمحلاً وتحكماً، ((أما التمحل أي الاحتيال فهو الاشتراط المذكور؛ لأن الحكم بأن الواضع وضع (من والابتداء) لمعنى واحد، لكنه اشترط في دلالة الأوّل ذكر المتعلق دون الثاني مع عدم ظهور فائدة لهذا الاشتراط تمحل محض لتوجيه قولهم: الحرف لا يستقل بالمفهومية، وأما التحكم فهو أن الدليل على الاشتراط ليس إلا عدم الاستعمال بدون(كذا)[l] المتعلق))[li]. وكذلك ما ورد عن المحقق النائيني (ت١٣٥٥هـ) أن هذا الرأي مبني على أن يكون للألفاظ وضع خاص، وأن الواضع قد اشترط ذلك، ومع فرض ثبوت واضع خاص فمن المقطوع به، إنه لم يشترط ذلك في مقام الوضع؛ لأن هذا الشرط خارج عن وظيفة الواضع، فوظيفة الواضع أنما هي تعيين مداليل الألفاظ، وفرض أن هذا الشرط يجب العمل به، فما الذي يلزم من مخالفته باستعمال الحروف في مقام الأسماء؛ إذ غاية ما يلزم هو مخالفة الواضع، وهذا لا يوجب كون الاستعمال خطأ[lii]. كذلك ما ورد عن المحقق محمد حسين الأصفهاني (ت١٣٦١هـ) أنه لو كان المعنى الحرف والاسمي متحداً، والفرق بينهما في عالم الحاظ فقط، لأمكن تصور معنى الحرف على نحوين، كما في الأسماء التي يمكن أن يلاحظ معناها في نفسها والاستعمال، وهذا غير ممكن مع الحروف؛ لأن معناه لا يلاحظ إلّا في الاستعمال[liii].

الرأي الثالث: إنَّ معاني الحروف معانٍ قائمة بغيرها، وهذا ما ذهب إليه الشيخ محمد رضا النجفي الأصفهاني(ت١٣٦٢هـ)، إذ قال: ((إنَّ من المفاهيم ما لا يوجد في الخارج إلّا تبعاً للغير، فتلك المفاهيم كالابتداء، والانتهاء مثلاً موجودة بغيرها، ومأخوذة صفة من صفاتها))[liv].

إنَّ الممكن وهو ما تساوت نسبته إلى الوجود والعدم، يكون وجوده في الخارج على نحوين:

الأوّل: الجوهر: وهو ((الموجود المستقل الذي لا يحتاج في وجوده إلى موضوع))[lv].

والثاني: العرض: وهو ((الموجود غير المستقل الذي يحتاج في وجوده إلى موضوع، بل وجوده في نفسه عين وجوده لموضوعه))[lvi].

والمفاهيم الذهنية توجد في الذهن على نحوين أيضاً:

أولهما: التي توجد في الذهن على نحو وجودها في الخارج، أي قائمة بغيرها مندكة فيها، حالها حال الأعراض الخارجية، التي لا يمكن أن توجد في الخارج مستقلة، وفي غير موضوع؛ لأنها هي نعوت وصفات لغيرها، ويكون وجودها في نفسها عين وجودها لموضوعها، وهناك مفاهيم لا يمكن أن توجد في الذهن مستقلة، وفي غير موضوع؛ لأنها حالات لمفاهيم أخرى، وهذه المفاهيم هي مفاهيم الحروف، حيث إنها لا يمكن أن توجد في الذهن إلّا حالة لمدخولاتها[lvii].

وثانيهما: التي توجد في الذهن مستقلة بنفسها، بمعنى أن يلاحظ المتصور في حدّ نفسها، ويجردها عن الخصوصيات التي لا توجد في الخارج من دونها، كالجوهر الخارج: الذي يوجد في الذهن مستقلاً، من دون حاجة إلى مفهوم آخر، كلفظة الابتداء، والانتهاء، والاستعلاء، وغيرها من مفاهيم الأسماء، فإنها تلاحظ مستقلة في عالم اللحاظ، سواء لوحظ معها شيء آخر أم لا[lviii].

إنَّ وجودها في الذهن على النحو الاستقلال أمر ممكن، وإن احتاجت في تصورها إلى تصور ما يقوم بها، والاحتياج إلى الغير لا يوجب أن يكون ذلك الغير جزءاً منها، ودخيلاً في وضعها، ولشبهها بالأعراض من هذه الجهة، فإنها تحتاج في وجودها الخارجي إلى الجوهر، من غير أن يكون الجوهر جزءاً من معناها[lix]، كـ((مفهوم (من) مثلاً ليس هو في الذهن طبيعة الابتداء التي يمكن أن يخبر عنها، وتلاحظ مستقلّة، بل الابتداء الذي هو حالة للبصرة أو غيرها من مدخولات هذه الكلمة))[lx]، أي إنَّ ((الحروف موضوعة لتلك المعاني الموجودة على نحو الوجود الخارجي، ومعانيها الاسمية موضوعة لتلك أيضاً، ولكن على النحو الثاني))[lxi]، أي الوجود المستقل.

وقد وضح المحقق العراقي(ت١٣٦١هـ) الفرق بين هذا الرأي وسابقه بقوله: ((يكون المعنى الحرفي بذاته وحقيقته مبائناً مع المعنى الاسمي، حيث كان المعنى الحرفي حينئذٍ من سنخ المحمولات بالضميمة، ومن قبيل

الأعراض الخارجية التي وجودها في نفسها عين وجودها لغيرها، فيغاير ذاتاً وحقيقة مع الاسم، الذي لا يكون معناه كذلك... وإنَّ الاستقلالية والتبعية على هذا المسلك إنّما كانت من صفات نفس المعنى، والملحوظ من حيث تحققه تارة في الذهن محدوداً بحد مستقل، وغير متقوم بالغير، وأخرى لا كذلك بل حالة لمعنى آخر، وقائماً به كقيام العرض بمعروضه، مع كونه في مقام اللحاظ في الصورتين ملحوظاً استقلالاً لا مرآة))[lxii]، يعني أن المعنى الحرفي على هذا الرأي قائم بغيره وليس له استقلال بنفسه في الخارج، ويختلف عما عليه في الرأي السابق الذي يرى الاتحاد بين المعنى الحرفي والاسمي، وأضاف قائلاً: ((إنَّه في الحقيقة على الأوّل لا يكون للمعنى الحرفي قيام بالغير أصلاً ولو كان، فإنما هو قيام زعمي تخيلي، بخلافه على الثاني، فإن قيام المعنى الحرفي بالغير عليه قيام حقيقي لا زعمي))[lxiii]، أي إنَّ آلية المعنى الحرفي لا تقوم بغيرها، وأن قيامها بغيرها هو مجرد تصور مزعوم لا واقع حقيقي له، وهو على العكس من الرأي الثاني الذي يرى أن قيام المعنى الحرفي بغيره قيام حقيقي واقعي.

الرأي الرابع: نسبية المعاني الحرفية، أي إنَّ معاني الحروف هي النسب والروابط الخاصة، والإضافات المتحققة بين المفهومين التي هي من سنخ الإضافات المتقومة بالطرفين[lxiv]، وهذا ما ذهب إليه القاضي عضد الدين الإيجي إذ قال: ((الحرف وضع باعتبار معنًى عام، وهو نوع من النسبة كالابتداء والانتهاء، لكل ابتداء وانتهاء معين بخصوصه، والنسبة لا تتعين إلّا بالمنسوب إليه، فالابتداء الذي للبصرة يتعين بالبصرة، والانتهاء الذي للكوفة يتعين بالكوفة، فما لم يذكر متعلقه لا يتحصل فرد من ذلك النوع هو مدلول الحرف، لا في العقل ولا في الخارج، وإنما يتحصل بالمنسوب إليه فيتعقل بتعقله، بخلاف ما وضع للنوع نفسه (كالابتداء)، و(الانتهاء)))[lxv]، أي إن معنى الابتداء الذي وضعت له كلمة (الابتداء)، غير معنى (الابتداء) الذي وضع له الحرف (من)، فـ(الابتداء) معنى اسمي موضوع لمعنى مستقل، ويمكن أن يحكم عليه وبه، وهو (الابتداء المطلق)، الذي تعبر عنه كلمة (الابتداء)، أما (من) فهي معنى حرفي موضوع لمعنى عام، وهو(الابتداء الخاص) الذي تعبر عنه كلمة (من)، وهو غير مستقل بمفهومه؛ لأنه نوع من النسبة الابتدائية، الموضوعة لكل ابتداء معين مخصوص، كابتداء البصرة وابتداء الكوفة، وهذه النسبة لا تتعقل إلّا من طرفين؛ لأن تعقل النسبة الابتدائية التي تدل عليها كلمة (من) يتوقف على تعقل المنسوب إليه، أي البصرة والكوفة[lxvi].

وقد تابع علماء أصول الفقه القاضي عضد الدين الإيجي في أن المعنى الحرفي معنى نسبي يتقوم بالطرفين[lxvii]، فأن معنى الظرفية في قولنا: (الماء في الكوز)، فهمت من الحرف (في)، الموضع للربط الخاص بين مفهومي الماء، والكوز، وكذلك معنى الابتداء في قولنا: (سرت من البصرة)، يفهم من الحرف (من)، الموضوع للربط الخاص بين مفهومي السير والبصرة، والانتهاء من الحرف (إلى)، والاستعلاء من الحرف (على)، وغيرها من الحروف، التي يتحقق معناها بالطرفين[lxviii].

الخاتمة

في نهاية البحث لا بد من الإشارة إلى النتائج التي توصل الباحث إليها، وهي:

١- إن تعريف الحرف عند علماء اللغة هو ما دل على معنى في غيره ، أما عند علماء أصول الفقه فمنهم من تابع اللغويين، ومنهم من رأى أنه الرابط بين معاني المفردات المستقلة على اختلاف أنحائها، ولا تحصل له فائدة إلّا في غيره وبغيره.

٢- إن وظيفة الحرف عند علماء اللغة هو الربط بين الأسماء أو بينها وبين الأفعال، ولهذا الربط معنى وظيفي عام، والحروف تشترك في أنها لا تدل على معانٍ معجمية، ولكنها تدل على معنى وظيفي عام هو التعلق، ثم تختص كل طائفة منها تحت هذا العنوان العام بوظيفة خاصة كالنفي، والتأكيد؛ إذ يكون الحرف هي العنصر الرابط بين أجزاء الجملة كلها. أما علماء أصول الفقه فقد لاحظوا أنَّ هناك فرقاً واضحاً بين الحروف ، وبين الأسماء والأفعال، كـ(من) الموضوعة للابتداء، خلاف المعنى في الأسماء أو الأفعال كـ(الأسد) بمعنى الليث، أو(جلس) بمعنى قعد؛ إذ يصح استبدال الأسماء بعضها من بعض، وكذا الأفعال؛ لوجود الترادف بين المفردات، من دون أن يحصل تغيير في التركيب، أو المعنى، وهذا غير ممكن في الحروف، فلا يمكن استعمال الابتداء بدلاً عن الحرف (من)، وكان الهدف من ذلك الوقوف على مدلولات الحروف؛ ليبينوا حقيقة الفرق بين كيفية تصور الذهن للمعاني الحرفية، وتصورها للمعاني الاسمية.

٣- إن دلالة الحرف عند علماء اللغة على رأيين هما: الأول ما دل على معنى في غيره، والثاني ما دل على معنى في نفسه، وهذا المعنى لا يتم إلا في التركيب، أما دلالته عند علماء أصول الفقه فعلى أربعة آراء: الأول يرى أن الحروف هي (آلات) تحدث معنى في غيرها، فهي تشبه الآلة التي تؤثر في غيرها، والثاني هو الاتحاد بين المعنى الحرفي والمعنى الاسمي، فمعنى (من) و(الابتداء) واحد، والفرق بينهما باعتبار للحاظ الآلي والاستقلالي، أي إن الواضع اشترط أن يكون هذا المعنى (آلياً) في كلمة (من) و(استقلالياً) في كلمة (الابتداء)؛ لأنَ المعنى يتحدد في مقام الاستعمال، فإذا لوحظ المعنى باللحاظ الآلي في مقام الاستعمال، يصير معنى حرفياً، وإذا لوحظ باللحاظ الاستقلالي يصير معنى اسمياً، فيكون المعنى والملحوظ في الحالتين معنى واحداً. والثالث هو أن معاني الحروف معانٍ قائمة

بغيرها. والرابع هو أن معاني الحروف هي النسب والروابط الخاصة، والإضافات المتحققة بين المفهومين، فقولنا: الماء في الكوز، ففي تكشف عن النسبة الربطية الخاصة بين الماء والكوز.

الهوامش

(*i*)الصحاح: ١٣٤٢/٤.

(*ii*) لسان العرب: ٨٣٨/٩.

(*iii*) لسان العرب:٨٣٧/٩.

(*iv*) تاج العروس:١٢٨/٢٣.

(v) الكتاب:١٢/١.

(vi) الأصول في النحو:٤٠/١.

(vii) الإيضاح في علل النحو:٥٤.

(viii) رسالتان في اللغة:٦٧.

(ix) أسرار العربية:١٢، وشرح ابن الناظم:٦، وشرح الكافية:٣٠/١، وينظر: وشرح شذور الذهب:٣٦، وشرح ابن عقيل:٢٠/١.

(x) الصاحبي في فقه اللغة:٨٧، وينظر: الكتاب:١٢/١.

(xi) شرح المفصل:٤٧١/٨.

(xii) ينظر: المعتمد:١٣/١، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي:٥٤/١، وأصول الفقه للمقدسي:١٢٩/١، وشرح مختصر المنتهى: حاشية التفتازاني:٦٦٠/١، وكفاية الأصول:٢٩/١، وفوائد الأصول:٣٦/١، وعلم أصول الفقه في ثوبه الجديد:٣٧.

(xiii) ينظر: مختصر المنتهى:٢٦١/١، وأصول الفقه للمظفر:٢١/١، ومنتهى الأصول:٤٤/١، ودروس في علم الأصول:٨٩/١، ومصابيح الأصول:٦٣/١، وتهذيب الأصول:١٩/١، والمباحث الأصولية:٤١/١.

(xiv) الإيضاح في علل النحو:٤٤.

(xv) ينظر: لسان العرب:٨٣٧/٩، والإيضاح في علل النحو:٤٤، وأسرار العربية:٦.

(xvi) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها:١٢٥.

(xvii) المصدر نفسه:١٢٣.

(xviii) المصدر نفسه:١٢٥.

(xix) ينظر: بحوث في علم الأصول:٢٣١/١.

(xx) المصدر نفسه:٢٣١/١-٢٣٢.

(xxi) أمالي الزجاجي:٢٦٠، وينظر: أنباه الرواة:٣٩/١.

(xxii) الكتاب:١٢/١.

(xxiii) المقتضب:٤/١.

(xxiv) الإيضاح في علل النحو:٥٤.

(xxv) شرح كتاب سيبويه:٥٢/١.

(xxvi) شرح الكافية: ١/ ٣٦.

(xxvii) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٣٦-٣٧.

(xxviii) شرح الكافية: ١/ ٣٧.

(xxix) همع الهوامع:١/٢٢.

(xxx) ينظر: التذييل والتكميل في شرح التسهيل:١/٢٢.

(xxxi) همع الهوامع:١/٢٤.

(xxxii) ينظر المصدر نفسه:١/٢٤.

(xxxiii) شرح المفصل:٨/٤٧٢.

(xxxiv) البحث اللغوي عند السيد الشهيد محمد باقر الصدر:١٠٢.

(xxxv) المصدر نفسه:١٠٢.

(xxxvi) المصدر نفسه:١٠٢.

(xxxvii) ينظر قضايا لغوية قرآنية:٢١٥.

(xxxviii) المقالات الغرية:١٠٠.

(xxxix) المصدر نفسه:١٠٨.

(xl) ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين:٢١٣.

(xli) المصدر نفسه:٢١٦.

(xlii) ينظر: نهاية الأفكار:١/٤٠.

(xliii) ينظر: مختصر المنتهى:١/٢٦١-٢٦٢.

(xliv) ينظر: الفصول الغروية: ١٣-١٤.

(xlv) ينظر: كفاية الأصول: ١/ ٣٠.

(xlvi) المصدر نفسه:١/٣١.

(xlvii) ينظر: كفاية الأصول:١/٣١.

(xlviii) ينظر: شرح مختصر المنتهى الأصولي:١/٦٥٩-٦٦٠.

(xlix) ينظر: المصدر نفسه: حاشية التفتازاني:١/٦٦١، وحاشية الجرجاني:١/٦٦٣.

(l) الصحيح (من دون).

(li) شرح مختصر المنتهى الأصولي:١/٦٦٣.

(lii) ينظر: فوائد الأصول:١/٤٩.

(liii) ينظر نهاية الدراية:١/٢٦.

(liv) وقاية الأذهان:٦٨.

(lv) منتهى الأصول:١/٤١.

(lvi) المصدر نفسه:١/٤١.

(lvii) ينظر: وقاية الأذهان:٦٨، ومنتهى الأصول:١/٤٢.

(lviii) ينظر: وقاية الأذهان:٦٨، ومنتهى الأصول:١/٤١-٤٢.

(lix) ينظر: وقاية الأذهان:٦٨.

(lx) منتهى الأصول:١/٤٢.

(lxi) وقاية الأذهان:٦٨.

(lxii) نهاية الأفكار: ١/ ٤٢.

(lxiii) المصدر نفسه: ١/ ٤٢.

(lxiv) ينظر: المصدر نفسه:١/٤٢.

(lxv) شرح مختصر المنتهى الأصولي:١/٦٦٠.

(lxvi) ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين:٢١٩-٢٢٢.

(lxvii) ينظر: شرح مختصر المنتهى الأصولي: حاشية سعد الدين التفتازاني:١/٦٦٢ وحاشية الشريف الجرجاني:١/٦٦٦-٦٦٧، وفوائد الأصول:١/٣٤-٣٦، وأجود التقريرات:١/١٦-١٧، ونهاية الدراية:١/٢٦، وأصول الفقه للمظفر:١/٢١، وبحوث في علم الأصول:١/٢٣٧، ودراسات في علم الأصول:١/٤٤-٤٥، وتهذيب الأصول:١/١٩، ومنهج الأصول:٢/١٤٩-١٥٠، والمباحث الأصولية:١/٤٢٥.

(lxviii) ينظر: نهاية الأفكار:١/٤٣.

المصادر والمراجع

- أجود التقريرات: تقرير بحث المحقق النائيني للسيد أبو القاسم الخوئي(ت١٤١٣هـ)، مطبعة الغدير بقم، ط٢، د.ت.
- الإحكام في أصول الأحكام: أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد الآمدي(ت٦٣١هـ)، ضبطه وكتب حواشيه: الشيخ إبراهيم العجوز، دار الكتب العلمية ببيروت لبنان، ط٥، ٢٠٠٥م.
- أسرار العربية: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، عُني بتحقيقه: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، د.ط، د.ت.
- أصول الفقه: شمس الدين محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي(ت٧٦٣هـ)، حققه وعلق عليه وقدم له د. فهد بن محمد السرحان، الناشر: مكتبة العبيكان الرياض- السعودية، ط١، ١٩٩٩م.
- أصول الفقه: الشيخ محمد رضا المظفر (ت١٣٨٣هـ)، دار إحياء التراث العربي ببيروت- لبنان، د.ط، د.ت.
- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج(ت٣١٦هـ)، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ببيروت- لبنان، ط٣، ١٩٩٦م.
- أمالي الزجاجي: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(ت٣٤٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الجيل ببيروت- لبنان، ط٢، ١٩٨٧م.
- أنباه الرواة على أنباه النحاة: علي بن يوسف القفطي(ت٦٤٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية ببيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ.
- الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: د.مازن المبارك، دار النفائس ببيروت- لبنان، ط٦، ١٩٩٦م.
- البحث اللغوي عند السيد الشهيد محمد باقر الصدر(قدس): د.حسين مزهر حمادي، مؤسسة وارث الأنبياء الثقافية بالبصرة، ط١، ٢٠١٠م.
- البحث النحوي عند الأصوليين: د.السيد مصطفى جمال الدين، دار الهادي ببيروت- لبنان، ط١، ٢٠٠٥م.
- بحوث في علم الأصول: تقرير أبحاث السيد محمد باقر الصدر(ت١٤٠٠هـ) تقرير السيد محمود الهاشمي الشاهرودي، مؤسسة دائرة معارف الفقه الإسلامي مطبعة محمد بإيران، ط٣، ٢٠٠٥م.
- تاج العروس من جواهر القاموس: محمد مرتضى الحسيني الزّبيدي(ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار أحمد فراج وآخرين، مطبعة حكومة الكويت، د.ط، ١٩٦٥م.

– التذييل والتكميل في شرح التسهيل: أبو حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، حققه: د.حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، ط١، ١٩٩٨م.

– تهذيب الأصول: السيد عبد الأعلى الموسوي السبزواري(ت١٤١٤هـ)، الدار الإسلامية ببيروت– لبنان، ط٢، ١٩٨٥م.

–الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة: صدر الدين محمد الشيرازي(ت١٠٥٠هـ)، دار إحياء التراث العربي ببيروت– لبنان، ط١، د.ت.

– دراسات في علم الأصول (تقرير أبحاث السيد أبي القاسم الخوئي(١٤١٣هـ): السيد علي الهاشمي الشاهرودي، مركز الغدير للدراسات الإسلامية بقم– إيران، ط١، ١٩٩٨م.

– دروس في علم الأصول: السيد محمد باقر الصدر(ت١٤٠٠هـ)، إعداد وتحقيق: اللجنة التابعة للمؤتمر العالمي للإمام الشهيد الصدر(قدس)، مركز الأبحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر بقم– إيران، ط٣، ١٤٢٦هـ.

– رسالتان في اللغة: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني(ت٣٨٤هـ)، حققهما وعلّق عليهما وقدّم لهما: إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع بعمان، د.ط، ١٩٨٤م.

– شرح ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله ابن عقيل(ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المطبعة: عترت بطهران– إيران، ط٢، د.ت.

– شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ابن الناظم أبو عبد الله بدر الدين(ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ببيروت– لبنان، ط٢، ٢٠١٠م.

– شرح الرضي على الكافية: محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي(ت٦٨٨هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق(عليه السلام) بطهران، ط٢، د.ت.

– شرح شذور الذهب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، طبع بمطابع العبور الحديثة بالقاهرة، د ط، د ت.

– شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي(ت٣٦٨هـ)، حققه وقدّم له وعلّق عليه: د.رمضان عبد التواب، ود.محمود فهمي حجازي، ود.محمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط، ١٩٨٦م.

– شرح مختصر المنتهى الأصولي: أبو عمرو عثمان بن الحاجب، شرحه: عضد الدين عبد الرحمن الإيجي، وعلى المختصر والشرح حاشية العلامة سعد الدين التفتازاني (ت٧٩١هـ)، وحاشية السيد الشريف الجرجاني(ت٨١٦هـ)، وغيرها، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ٢٠٠٤م.

– شرح المفصل: أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش(ت٦٤٣هـ)، تحقيق وضبط وإخراج: أحمد السيد أحمد، راجعه ووضع فهارسه: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية بالقاهرة، د.ط، د.ت.

– شرح المنظومة (غرر الفوائد وشرحها): الملا هادي السبزواري، علّق عليه: حسن زاده أملي، تقديم وتحقيق: مسعود طالبي، مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع ببيروت– لبنان، ط١، ٢٠١١م.
– الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا(ت٣٩٥هـ)، حققه وضبط نصوصه وقدم له: د.عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف ببيروت– لبنان، ط١، ١٩٩٣م.
– الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: إسماعيل بن حماد الجوهري(ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ببيروت– لبنان، ط٤، ١٩٩٠م.
– علم أصُول الفقه في ثوبه الجديد: الشيخ محمد جواد مغنية(ت١٤٠٠هـ)، مؤسسة دار الكتاب الإسلامي بقم– إيران، ط١، ٢٠٠٩م.
–الفصول الغروية في الأصول الفقهية: الشيخ محمد حسين بن عبد الرحيم الطهراني(ت١٢٥٠هـ)، مطبعة نمونه بإيران، د.ط، ١٤٠٤هـ.
– فوائد الأصول من إفادات الميرزا محمد حسين الغروي النائيني(ت١٣٥٥هـ): محمد علي الكاظمي الخراساني(ت١٣٦٥هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي بقم– إيران، د.ط، ١٤٠٤هـ.
– قضايا لغوية قرآنية(دراسة نظرية وتطبيقية في المنهج الأصولي لتحليل النص القرآني): أ.د.عبد الأمير كاظم زاهد، مطبعة أنوار دجلة ببغداد، ط١، ٢٠٠٣م.
– كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه(ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٤، ٢٠٠٤م.
– كفاية الأصول: الشيخ محمد كاظم الخراساني(ت١٣٢٩هـ)، تحقيق وتعليق: الأستاذ الشيخ عباس علي الزراعي السبزواري، مؤسسة النشر الإسلامي تابعة لجماعة المدرسين بقم– إيران، ط٦، ١٤٣٠هـ.
– لسان العرب: محمد بن مكرم بن علي المعروف بابن منظور(ت٧١١هـ)، تحقيق كل من الأساتذة: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف بالقاهرة، د.ط، د.ت.
– اللغة العربية معناها ومبناها، د.تمام حسان، مطبعة عالم الكتب، ط٦، ٢٠٠٩م.
– المباحث الأصولية: الشيخ محمد إسحاق الفياض، مطبعة ظهور بقم– إيران، ط٢، ١٤٣٠هـ.
– محاضرات في أصول الفقه: د. عبد الجبار الرفاعي، الناشر: مدين، المطبعة: سرور، ط١، ٢٠٠٧.
– المحصول في علم أصول الفقه: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن التيمي الرازي(ت٦٠٦هـ)، دراسة وتحقيق: د.طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٩٧م.
– مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل: أبو عمرو عثمان بن عمر(ابن الحاجب)، دراسة وتحقيق وتعليق: د.نذير جمادو، دار ابن حزم ببيروت– لبنان، ط١، ٢٠٠٦م.

– مصابيح الأصول: تقرير أبحاث السيد الخوئي(ت١٤١٣هـ): تقرير السيد علاء الدين بحر العلوم، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي(قدس) بإيران، ط١، ٢٠٠٥م.
– المعتمد في أصول الفقه: أبو الحسين محمد بن علي الطيب البصري(ت٤٣٦هـ)، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية ببيروت– لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ.
– المقالات الغرية: محمد صادق التبريزي، طبعة حجريه– إيران، ١٣١٥.
– المقتضب: محمد بن يزيد المبرد(ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي بالقاهرة، ط٣، ١٩٩٤م.
– منهج الأصول: محمد صادق الصدر(قدس)، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلام ببيروت– لبنان، ط١، ٢٠١٠م.
– نهاية الأفكار تقرير أبحاث ضياء الدين العراقي(ت١٣٦١هـ)، تأليف: محمد تقي البروجردي(ت١٣٩١هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي بقم– إيران، ط٥، ٢٠١١م.
– نهاية الحكمة: السيد محمد حسين الطباطبائي(ت١٤٠٢هـ)، صححها وعلق عليها الشيخ عباس علي الزارعي السبزواري، مطبعة مؤسسة النشر الإسلامي بقم– إيران، ط٢، ١٤٢٧هـ.
– نهاية الدراية في شرح الكفاية: الشيخ محمد حسين الغروي الأصفهاني(ت١٣٦١هـ)، تحقيق: مهدي أحدي أمير كلاني، انتشارات سيد الشهداء بقم– إيران، ط١، ١٣٧٤هـ.
– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية ببيروت– لبنان، ط١، ١٩٩٨م.
– وقاية الأذهان: الشيخ محمد رضا النجفي الأصفهاني(ت١٣٦٢هـ)، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث بقم– إيران، ط١، ١٤١٣هـ.